

وبخصوص الوضع العام، السيد الرئيس، إن ما تعيشه منطقة غالية لدى كافة الشعب الجزائري وأقصد منطقة القبائل، يستوجب الإسراع في حل الإشكال القائم، بل ووضع ذلك ضمن أولويات الدولة والمجتمع، ولتتكاتف جهود الأحرار والخيرين في هذا الوطن لتجاوز هذه المحنة.

سيدي الرئيس، إن المشاكل اليومية للمواطن عديدة ولا تخفى على أحد، منها انعدام الثقة والسكن والتشغيل والماء والصحة والوضع الاجتماعي والفلاحة والتقسيم الإداري، ولا يمكن التغلب عليها وحلها إلا بمصالحة وطنية حقيقية تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتمكننا من الخروج من الأزمة.

بالنسبة إلى السكن، إن إسكان المواطن حق وليس منة تمن بها الدولة على المواطن. وفي هذا المجال نرى جهدا مبدولا لكنه يحتاج إلى التفعيل والمصادقية وذلك بالمتابعة وعدم ترك الأمور مسيبة وخطب عشواء، وكمثال على ذلك أسأل: أين هو قانون السكن الاجتماعي؟ لقد درسه النواب وكذا اللجنة المختصة وفي الأخير تم سحبه.

أيها السادة، كلما أريد توزيع سكنات في بلدية من بلديات الوطن وقعت الواقعة، وأنتم تعلمون ذلك.

وعن تطوير الأحياء السكنية، أذكر حي سيدي سليمان بمدينة بوسعادة الذي زاره السيد رئيس الحكومة وحي محمد بوضياف بسيدي عيسى والأمثلة كثيرة، وهي أحياء تنعدم فيها أدنى مقومات الحي حيث نجد بها حفرا وأودية، ووضعية اجتماعية وقانونية دون تسوية، إلى غير ذلك.

أما عن التشغيل فنجد طاقات شبانية ذات كفاءات علمية وعالية تجوب الشوارع...

**الرئيس:** أشكر السيد ميلود قادري، وأحيل الكلمة إلى السيد علي ماضي، فليفضل مشكورا.

لكن القليل من يؤمن بتحقيق هذه الأولويات لأنها وردت في برامج سابقة مع تغيير بعض المصطلحات أو الكلمات، ولم يتحقق منها إلا القليل النادر وفي بعض الجزئيات فقط.

لذا فإن المتابعة الدائمة في الميدان هي العمل الرئيسي لأي مشروع في أي قطاع، ولو اكتفينا بدراسة الأولويات التي ذكرت نقطة نقطة لكفت عن دراسة البرنامج بشكل شامل.

السيد الرئيس،  
أيها السيدات، أيها السادة،  
إن المعضلات العديدة والمتعددة التي يواجهها الشعب لا يمكن مجابتهتها إلا بتكريس الحق وقبول الرأي الآخر وإفشاء سياسة حوار حقيقية بعيدة عن كل مزيدة، ويكون ذلك باحترام مجال العمل والأداء والفصل بين السلطات سلطة تشريعية رقابية قوية منبثقة من إرادة الأمة، وسلطة قضائية مستقلة بعيدة عن كل الضغوط يستوي عندها الحاكم والمحكوم، القوي والضعيف، الفقير والغني وسلطة تنفيذية تسعى لتطبيق القوانين، خادمة للأمة مراعية لبعدها التاريخي وموروثها الحضاري، إعلام خادم يسعى إلى إظهار الحقيقة وإبرازها مستقلا لا يخضع للضغوط والمساومات همه إيصال الحقيقة والحقيقة فقط.

بهذا يمكن أن نحقق شيئا ونجد حلولاً لمعضلات الأمة المتعددة.

أما في الوضع الحالي فصارت السلطات وظائف ومهن يرتزق منها، وساد قانون الغاب والغابة لمن غلب، ولا تنتظر الفرج.

من هنا لا يكون إصلاح الهياكل التي يتكلم عنها البرنامج بتشكيل لجان، بل لا بد من الإيمان بالإصلاح والتقويم في النوايا والأنفس قبل النزول إلى الميدان والتطبيق الموضوعي.

فيما يخص إصلاح هياكل الدولة وردّ الاعتبار إلى المرفق العام باعتباره أداة ووسيلة لخدمة المواطن، أرى أنه مرتبط بالدرجة الأولى باختيارنا المسؤولين رجالا ونساء حتى يكونوا في مستوى ثقة هذا المواطن الذي ينتظر إنصافه في بلوغ حقوقه في شتى المجالات.

وفي هذا المجال دائما وما دام برنامج الحكومة ينص على ضرورة رد الاعتبار إلى الهياكل الإدارية وإنجاز مقرات جديدة، أشير السيد رئيس الحكومة، من منطلق التجربة الميدانية إلى أن هناك مجموعات إقليمية عديدة منبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 خاصة، مازالت للأسف تفتقر إلى هياكل إدارية تشرف أن نسميها مرافق عامة يمكن أن ينتظر منها المواطن خدمته والحفاظ على حقوقه.

ومن باب الإنصاف ينبغي إعداد برنامج لرد الاعتبار لعدد كبير من الولايات وذلك بإنجاز مقرات للمديريات ومختلف المصالح التابعة للدولة في هذه المناطق وأخص بالذكر الجماعات المحلية التي انبثقت عن التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984.

وفيما يخص دعم إصلاح المنظومة التربوية، أؤكد ضرورة التعجيل بهذا الملف لكي تواكب المنظومة التربوية في الجزائر التطورات الموجودة في الساحة الوطنية وفي العالم.

أما عن الإصلاح الاقتصادي فأقدم بعض الملاحظات في مجال الصحة وأدعم ما جاء في مداخلة أحد النواب الذي أشار إلى ضرورة قيام الدولة ببناء مستشفى جامعي في ولايات الجنوب، حتى يتم التكفل بالمشاكل الصحية للملايين من سكان هذه المنطقة الشاسعة التي يجب ألا نعتمد فيها على التعداد السكاني بقدر ما يجب أن نأخذ في الحسبان المسافات التي تفصل بين التجمعات السكانية الحضرية والريفية والتي تقاس بمئات الكيلومترات. وإلى حين بلوغ ذلك، أقترح على وزارة الصحة والسكان إعداد برنامج اتفاقيات ملزمة فيما بين

**السيد علي ماضي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
أيتها السيدات، أيها السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أيتها السيدات، أيها السادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وعيا منا وإدراكا بحساسية الوضع العام للبلاد وبالتحديات التي تفرض نفسها كواقع يومي لا يمكن تجاوزه، فإننا نعلم صعوبة المهمة التي تنتظر الطاقم الحكومي وهو يعكف على إعداد هذا البرنامج ويسعى إلى تنفيذه ميدانيا، بإذن الله.

أقول هذا من منطلق الواقع المعيش، حيث يستجيب هذا البرنامج بدرجة كبيرة إلى طموحات وأهم انشغالات المواطن الجزائري أينما كان.

وتجنبنا للخوض في تفاصيل محاور البرنامج وتكرار ما تفضل به زملائي الذين سبقوني أقتصر في تدخلي على اقتراح بعض النقاط التي أراها ضرورية ومكتملة لمحتوى البرنامج المعروض علينا.

فيما يخص إصلاح العدالة، فضلا عما جاء في هذا المحور ما تزال بعض العراقيل والصعوبات تصطدم بها التدابير المتخذة في مستوى القطاع لإصلاحه. وأهم مشكل، في نظري، هو طول مدة تنفيذ أحكام وقرارات العدالة الذي يشكل أحد أسباب فقدان مصداقية القطاع لدى المتقاضين.

وأرى كذلك ضرورة مراجعة الحق المنصوص عليه دستوريا الذي يخول فخامة رئيس الجمهورية إصدار العفو الرئاسي في الأعياد الوطنية لأن أغلب المجرمين أو الذين لهم سبق العود يستفيدون هذا العفو، الأمر الذي سهّل انتشار الجريمة والجريمة المنظمة.

هذا واقع نعيشه وأظن أنه يمكننا أن نعجل في التخفيف من هذه الأزمة والوضع الاجتماعية المزرية.

فيما يخص ظاهرة البناءات الجاهزة الخاصة بولاية الشلف، استفادت هذه الولاية سنة 1980 من سكنات جاهزة واتضح بعد 20 سنة أنها تحتوي على مادة "الأميانت" التي تؤدي إلى هلاك عائلاتنا وأولادنا شيئاً فشيئاً، والمبادرة التي قامت بها الدولة مؤخراً بإرسال خبراء لمعاينة الوضعية كانت حسنة، لكننا نعلم أنه تم إنجاز هذه البناءات مع تحديد مدة صلاحيتها بعشر سنوات، في حين مرت الآن 22 سنة وما تزال مستغلة وقد انجر عنها أمراض الحساسية ناهيك عن احتوائها على مادة "الأميانت".

بودي كذلك أن توضع في قانون البلدية المقبل آليات تسمح للمجتمع المدني بمتابعة ومراقبة تسيير المجالس البلدية.

فيما يخص السكن الاجتماعي، لا يمكن أن نطلب من عائلة لا يتجاوز مدخولها الشهري مبلغ 8000 أو 9000 دج أن تدفع إيجار سكن مبلغه 2000 دج، هذا غير معقول. لذا نطلب من الدولة إعانة هذه العائلات، خاصة وأن هذه السكنات تستفيد منها الطبقات المحرومة. أيعقل أن نمنح هذه السكنات للمحرومين ونطلب منهم دفع إيجار مبلغه 2000 دج؟! إنهم لن يدفعونه.

نقطة أخرى أراها حساسة، سيدي رئيس الحكومة، وهي أنه مهما توفرت النية، وقد تصفحت جيدا البرنامج الذي قدمته الحكومة الموقرة، إنها وحدها لا تكفي إن لم نعيّن رجالا يسهرون على تطبيق هذه التوجيهات والسياسة المرجوة في الميدان. وكمثال بسيط نجد أن الدولة تخصص أموالا كبيرة لفائدة المحرومين في مستوى البلديات والدوائر، إلا أنها تذهب إلى جهات أخرى، وهذه حقيقة.

المستشفيات الجامعية ومستشفيات الجنوب في شكل...

**الرئيس:** أشكر السيد علي ماضي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد مداح عرابي، فليتفضل مشكورا.

**السيد أحمد مداح عرابي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

قبل كل شيء أقدم باسمي وباسم زملائي النواب والسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري التعازي لعائلات ضحايا العملية الإرهابية التي عرفتها ولاية الشلف منذ أسبوعين.

وأود كمنتخب حر تقديم الشكر الجزيل إلى كل المواطنين والمواطنات الذين وضعوا ثقتهم فينا وصوتوا لصالح قائمة المواطنة الحرة خلال هذه الانتخابات، كما أشكر الرجال النزهاء الذين منحونا الفرصة لإجراء انتخابات نزيهة وتمكنا كأحرار من الالتحاق بهذا المجلس الموقر لتبليغ انشغالات وطموحات مواطنينا.

فيما يخص برنامج الحكومة، إننا ننتهي إلى جيل الإستقلال ولا نعتبر كل ما أنجزته وحققته الجزائر سلبيا وأنها في سواد.

وإنه لشرف لنا أن نصل إلى مثل هذه المناصب ونمثل شعبنا في مجلس شعبي وطني، ونتمنى أن تكون الانتخابات المحلية نزيهة مثلما كانت انتخابات المجلس الشعبي الوطني.

ومن الملاحظات التي ارتأيتها ضرورية، ملاحظة تخص قانون الأسرة، ففي انتظار تعديل هذا القانون يمكننا إصدار مرسوم يمنح حق المنزل الزوجي إلى المطلقة والأطفال لأنها وضعية لا يتمناها أحد لإبنته أو لأخته وقد انجر عنها تشريد المرأة واضطرابها للخروج مع أولادها الخمسة أو الستة إلى الشارع دون مأوى.

بإطلاق سراح الشباب وإعادة الهدوء إلى منطقة القبائل وفك الحصار والتخلي عن ملاحقة رؤساء المجالس البلدية قضائيا. عما نبحت؟... استفزازات تليها استفزازات. إلى أين نذهب؟ علينا أن نتعقل قليلا.

وتخص النقطة الثانية التي أود الإشارة إليها والواردة في برنامج الحكومة الاستثمار والخصوصية والشراكة حيث نلاحظ تناقضا كبيرا، فبالنظر إلى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي يرى النقابيون وأرباب العمل أنه سيؤدي إلى كارثة وإلى طرد 50 ألف عامل، أي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وقد رأينا ما حصل لنا بين سنتي 1995 و 1998، والآن كفانا.

عندما انتقدنا الخصوصية فذلك لأننا نعرف ما الذي حصل في البلدان التي انتهجتها، حيث انجر عنها تقليص عدد العمال وطردهم ولم تحقق تنمية فعلية واستثمار، بل هذا ما يغذي العنف ويضيع أمل الشباب ويؤدي إلى وضع خطير جدا.

لذا نحتاج إلى اعتماد سياسة أخرى تعيد الأمل وتغذي السلم وتؤدي إلى وضع تتوفر فيه فرص العمل للكبار والصغار وتسترجع الكرامة، هذا ما نصبوا إليه في حزب العمال، ولهذا نقول: لا للخصوصية، لا لخصوصية سوناطراك وسونلغاز والبريد والمواصلات لأن هناك 45000 عامل في الميزان، فضلا عن المساس بالسيادة الوطنية.

لذا نطلب المحافظة على القطاع العام برمته (الصحة والمدرسة والجامعة إلى آخره) لأنه مكسبنا الذي ضحى من أجله الشعب والعمال والأمة والوطن وليس هدية من أحد، وأنتم تعرفون ذلك أحسن مني. لذا نقول: كفانا من هذه السياسة. كما تناسينا الحديث عن الديون الخارجية التي أرهقتنا وما تزال إلى اليوم تبلغ 22 مليار دولار رغم أننا سدناها ثلاث مرات ويجب تسديد 04 أو 05 أو 06 ملايين دولار سنويا، ما معنى هذا؟ إنه نهب، إنه نهب ونزف مستمر. وقد تحدثت القادة الأفارقة في هذا

وعليه، نطلب محاسبة المسؤولين في المستوى المحلي وعدم الاكتفاء بعزلهم، فإذا عملوا حسنا نجازيهم وإذا لم يعملوا نطبق عليهم قوانين الجمهورية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** أشكر السيد أحمد مداح عرايبي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن عرفوتني، تفضل.

**السيد عبد الرحمن عرفوتني:** السيدات والسادة، السلام عليكم.

ورد في مقدمة برنامج الحكومة تقييما غربيا مفاده أننا خرجنا من الأزمة أو نحن بصدد الخروج منها. بالعكس إننا نرى في الواقع أن المواطنين يعيشون حياة صعبة ولانريد التحدث عنها كثيرا، فالوضع يزداد تعفنا يوما بعد يوم، خاصة في الأيام الأخيرة حيث نسمع عن التصعيد وهذا جعلنا مرضى القلوب والأجساد.

لهذا لا يمكننا انتهاج سياسة "تغطية الشمس بالغبال" لأنها لا تسمح للحكومة باتخاذ قرارات وإجراءات لتغيير الوضع القائم. ونرى اليوم في حزب العمال أننا في مفترق الطرق وفي حالة خطيرة، ونسأل: متى الخروج منها؟

لقد قدمنا في مستوى حزب العمال اقتراحات للخروج من الأزمة وتحقيق السلم وإطفاء نار الفتنة المشتعلة في بلادنا، وحتى لانعتمد سياسة النعامة، اقترحنا عقد مؤتمر وطني جزائري تشارك فيه كل الأحزاب دون إقصاء، وكذا مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية. فبالسلم تعيش هذه الأمة وتحافظ على وحدتها وتؤمن مستقبل شبابها. ويوم 5 جويلية كنا نتمنى أن يتخذ فخامة رئيس الجمهورية قرارات تعيد الأمل لشعبنا، كما كنا ننتظر من السيد رئيس الحكومة اليوم إخبارنا باتخاذ إجراءات لتهدئة الوضع، لكنه لم يفعل. لذا نطلب اتخاذ هذه الإجراءات إذا أردنا فعلا تهدئة الوضع وممارسة السياسة وتدريب أولادنا. قلت، يجب اتخاذ إجراءات تهدئة فعلية

عن مغزى الرسالة التي حملها إيانا المواطنين من خلال نسبة الامتناع الكبيرة في الانتخابات ومن خلال شكل التعبير بالأوراق البيضاء. إن أزمة الثقة المعقدة واتساع هوة فقدان الثقة بين المواطن ودولته وحكامه أمر منذر بالخطر بالنسبة إلى دولة فتية مثل بلادنا، وهذا يحتم على جميع البرامج أن تبدأ من هنا، من البحث عن كفاءات ردم هذه الهوة السحيقة من فقدان الثقة والتي ستزداد اتساعاً إن لم يتم تدارك الأمر بسياسات رشيدة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، لقد لاحظنا ونحن نقلب صفحات البرنامج كأن الخوف من الحديث عن الإسلام الذي هو مقوم من مقوماتنا ومكرس في ديباجة ومواد الدستور. قلت، لاحظنا كأن الخوف من الحديث عن الإسلام متملك في النفوس، وظهر جليا من خلال إسقاطه من مقاصد إصلاح المنظومة التربوية الذي كان يجب أن يهدف إلى -من ضمن ما يهدف إليه- تعزيز مكانة الإسلام الصحيح في نفوس النشئ والناشئة، وتدحرج السيد الرئيس، موقع انتمائنا إلى فضائنا العربي إلى المؤخرة في اهتمامنا وغاب تماما الحديث عن انتمائنا إلى العالم الإسلامي من اهتمام دبلوماسيتنا، ولولا بعض الحديث المحتشم عن حماية الإسلام من التلاعبات لغلب الظن عندي أن البرنامج المعروف أمامنا هو لحكومة في دولة لا تكيه لا ينص دستورها على أن الإسلام دين الدولة وأنه يجب على الحكومات العمل على تكريسه في سلوك ومعاملات المجتمع وإصباح علاقة الأفراد والمؤسسات به، وما غياب الآذان عن التلفزيون منذ سنوات إلا صورة من صور الخوف من الإسلام الذي يجعلنا "سخرية" إخواننا العرب والمسلمين مقارنة بالقنوات التلفزيونية الأخرى.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، لقد ورد في المشروع الحديث عن تعزيز سلطة الأمين العام للبلدية وسلطة الوالي، وتذكرون، السيد رئيس الحكومة، تلك المهمة التي أثمرتها في هذه القاعة بالذات لما أشرت إلى هذا الموضوع أثناء مناقشة أحداث منطقة القبائل. صحيح أننا عشنا تجربة سلبية، لكن مضي عليها أكثر من عشر

الموضوع خلال انعقاد قمتهم بالجزائر سنة 1999 وكذلك في لقاءهم بسرت، وطلبوا من رؤساء نيجيريا وجنوب إفريقيا والجزائر تمثيلهم للمطالبة بإلغاء ديون إفريقيا كاملة والبالغة 350 مليار دولار، لكن بعد موافقتهم على المطالبة بإلغاء كل ديون إفريقيا، اكتفوا، مع الأسف، بطلب تخفيف هذه المديونية، فما معنى تخفيف المديونية ؟

**الرئيس:** أشكر السيد عبد الرحمن أرفوتني، وأحيل الكلمة إلى السيد فاتح ثرد، فليتكلم.

**السيد فاتح ثرد:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
السيد رئيس المجلس المحترم،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
الزميلات والزملاء النواب،  
الأخوات والإخوة الصحفيين،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لو كان سداد الأمر بعدد البرامج أو كانت المسألة بحجم هذه البرامج وعدد صفحاتها لكانت بلادنا في الصدارة ولكان شعبنا من أكثر الشعوب رفاهية وأمنا وازدهارا.

لقد ناقشنا خلال سنوات قليلة خمسة برامج حكومية، وما نحن نناقش اليوم برنامج الحكومة وما أكثر عدد صفحاته وما أجمل أيضا كلماته. لقد قلت هنا في هذه القاعة منذ خمس سنوات: إن الشعب لا يأكل الأرقام ولا يسكن الوعود، وأجد اليوم نفس المقولة تفرض نفسها، فأقول: إن الشعب لا يطعم من الجوع بصفحات برنامج ولا يروى من العطش بكلمات ومخططات ولا يأمن من الخوف ببلاغة أو جناس وطباق.

لقد وردت، السيد رئيس الحكومة، في مداخلتكم هذا الصباح بعض الإشارات إلى مكنم الداء حينما تساءلتم

في الأخير السيد رئيس الحكومة، أتمنى لكم ولفريقكم كل التوفيق وسنظل منبهين للاختلالات والنقائص، ونرجو أن نجد منكم ومن فريقكم الآذان الصاغية للمواطن من خلالنا. " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** أشكر السيد فاتح فرد، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمود إلهي.

**السيد محمود إلهي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة

والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

معالي الوزراء،

السادة الصحفيين،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يندرج هذا البرنامج الواضح المعالم ضمن الإصلاحات العميقة التي باشرتها الجزائر في إطار استكمال التقويم الوطني، ويعتبر علاجاً ناجحاً وحاسماً للوضعية الشاملة التي تعيشها البلاد منذ سنوات والتي لا تحسد عليها حيث تصدع الكيان الوطني بجميع أركانه. ويدخل هذا البرنامج في إطار تصور عام وشامل للمسيرة الوطنية حيث يكمل الجهود المعتبرة التي بذلت خلال السنوات الأخيرة والتي أسفرت عن نتائج ملموسة تتجسد في تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي للبلاد وتعزيز الاحتياطات الوطنية بعد أن كانت خزائن الدولة فارغة.

إن هذا التحسن العام الذي تعرفه البلاد في شتى الميادين، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لم يأت عبثاً، كما أنه يشكل فرصة سانحة للانطلاق بحزم وعزم في اعتماد إصلاحات عميقة وشجاعة تعيد الرصانة والمتانة لكل أعمدة هيكل الدولة

سنوات، وصحيح أيضاً أن هناك انسداداً في عدد لا يتعدى 100 بلدية، لكن هل يعقل أن نشرع لأكثر من 1200 بلدية بعقدة أزمة 100 بلدية أو أزمة مضى عليها عقد من الزمن؟

إن التشريع بردود الأفعال وتحت ضغط الأزمات المحدودة الزمان والمكان منهجية خاطئة، في اعتقادنا، وعواقبها غير سليمة، وإذا كان الإصرار على تعزيز سلطة الإدارة المعنية فلننتجواز إذن الحديث عن تنظيم الانتخابات اقتصاداً للمال وتوفيراً للجهد، ولنعد إلى عهد تعيين المجالس المحلية، فما الفائدة من انتخاب مجالس معدومة الصلاحيات وتحت "قيتو" الإدارة؟

السيد الرئيس، السيدات والسادة، لقد ورد في البرنامج حديث عن السنة الجزائرية في فرنسا، ويجب أن نحرصوا سيدي رئيس الحكومة، كامل الحرص على ألا تتحول النشاطات الثقافية لهذه التظاهرة إلى "كرنفال في دشرة" مثل الذي عشناه في المهرجان الشباني الذي جعل الملاحظ ينظر إلينا وكأننا أصحاب الكهف نرفع السيف لمكافحة الأمبريالية في الوقت الذي يعيش فيه العالم عصر العولمة.

لقد غاب السيد رئيس الحكومة، في البرنامج الحديث الصريح عن قانون الإعلام، أقصد القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي نص عليه دستور 1996، وغاب أيضاً الحديث عن القانون المتعلق بقوانين المالية وأعتقد أن الأولوية التشريعية هنا. وأولوية تنظيم قطاع الاتصال وتكييف واقع مع المعطيات الحالية أصبح مطلباً للمهنة لا يمكن تجاوزه.

كما غاب الحديث عن تخفيض مدة الخدمة الوطنية كبعد من أبعاد تحديث الجيش الوطني الشعبي، وقد أشرتم السيد رئيس الحكومة، إلى موضوع تخفيض مدة الخدمة الوطنية في حملتكم الانتخابية وخصوصاً في تجمعي مدينتي تيارت والأغواط، وهو متضمن أيضاً في برامج الأحزاب المؤتلفة في الحكومة وفي برنامج رئيس الحكومة.

الشيء الذي سيؤدي، لا محالة، إلى رفع مستوى التعليم بكافة أطواره بما في ذلك التعليم العالي، ويحد من ظاهرة التسرب المدرسي الخطيرة.

إن المواطن هو الهدف الأسمى لكل عملية إصلاحية وتنموية جدية، ونظرا إلى أن هذا البرنامج هو برنامج إصلاح شامل فإنه يسعى بثبات إلى تحسين مستوى معيشة شرائح واسعة من المجتمع، التي ما تزال تعاني آثار الأزمة المتعددة الجوانب التي تمر بها البلاد، وعليه فإن هذا البرنامج يستجيب لطموحات وتطلعات الفئات العريضة للمجتمع التي تصبو إلى الرقي والازدهار.

لذا يجب علينا أن نتجند كل في موقعه الخاص ومحيطه الواسع لتوفير عوامل نجاح هذا البرنامج الذي سيعود بالمنفعة الشاملة على البلاد والعباد، شكرا على حسن انتباهكم وإصغائكم، والسلام عليكم.

**الرئيس:** أشكر السيد محمود إلهي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد بولحية، فليفضل مشكورا.

**السيد محمد بولحية:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أيها الجمع الكريم من الهيئتين وكذا الصحافيين، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد، الملاحظة الأولى هي أن كلاما طيبا ومعسولا ورد في هذا البرنامج، لكن يعوزه دائما التطبيق، ومن ثمة يجب أن يتحول البرنامج إلى فعل وألا يبقى مجرد قول، لأن الكلمات لا تشبع بطون الجائعين ولا تمسح دموع الباكين ولا ترجع البسمة إلى شفاه الشكالي والبائسين ولا تمنح منصب شغل للبطالين ولا تمنح سقفا للمعوزين، ومن ثمة يبقى مجرد كلام إلى أن يتحقق عمليا.

أنتقل إلى صلب البرنامج وأبدأ بالمنظومة التربوية، إذ يرمي البرنامج في هذا المجال إلى إشراك الفاعلين وكل الشركاء الاجتماعيين بكل شفافية والتشاور معهم، وهذا شيء جميل لكن التقرير الذي أعد في مجال المنظومة

للدفع بها إلى الاندماج في حركية العولمة والشمولية التي تميز هذا القرن لتلتحق بركب الدول المتقدمة وتنتزع نهائيا جذور التخلف والقضاء على التقهقر، حيث لا مجال للشك والتذبذب والتخوف، خاصة وأن جذورنا الحضارية عميقة عمق التاريخ، الشيء الذي يجعلنا في منأى عن كل انحراف محتمل.

لذا يجب التجند بالعزم لمواجهة المستقبل بكل ثقة في النفس والأخذ بزمام الأمور للدخول بجدارة في عصر العلم والمعرفة والتكنولوجيات الجديدة، حتى نفرض وجودنا في ساحة الأمم الفاعلة ونخرج نهائيا من ساحة الأمم المغلوب على أمرها وندمج في العالم العصري المعاصر متحسين بقيمتنا الأصيلة التي تعتبر القاعدة الأساسية التي ننطلق منها. ومن هذا المنطلق فإن كل إصلاح جدي مثل هذا الإصلاح المقترح من قبل الحكومة الموقرة يمر حتما عبر استرجاع الثقة في دولة القانون والعدالة من قبل المواطن ليتفاعل بصفة إيجابية مع السلطة، وحتى يصبح ذلك ملموسا لديه يجب الحرص على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في آجال معقولة، بعيدا عن كل اعتبارات خارجة عن نطاق العدالة وتعزيز حضور الدولة في كل أرجاء البلاد حتى يشعر المواطن بالأمن والأمان والحماية اللازمة أينما وجد ليؤدي واجبات المواطنة على أحسن وجه. ونظرا إلى الوضعية التي تعيشها البلاد والتي تتخللها مظاهر التعسف والحرمان والإجحاف والتحييز، فإنه ينبغي تعزيز دور دولة الحق والقانون واسترجاع هيبتها وتقويتها كما يظهر ذلك جليا في هذا البرنامج محل المناقشة، وبغض النظر عن النجاحات التي حققتها المنظومة التربوية في تجسيد الأهداف المرسومة لها، إلا أن التطورات العميقة التي يعرفها المجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة تجعل إصلاحها يأتي ضمن الأولويات لنتمكن من مواكبة العصر، وذلك بالعمل على ملائمة التعليم في كافة أطواره مع هذا الوضع الجديد بتشجيع أسلوب المنافسة والانتقاء، من جهة ومن جهة أخرى العمل على تحديث التعليم والتكوين المهنيين حتى يتمكنوا من استيعاب التلاميذ الذين لا تؤهلهم قدراتهم لمتابعة الدراسة

- اللغة القومية (الإنجليزية).
- الرياضيات.
- العلوم.
- الدراسات الاجتماعية.
- علوم الحاسوب.
- ولا يجعل اللغات الأجنبية من الأساسيات.

ويشير التقرير أيضا إلى أن تعلم لغة أجنبية والتحكم فيها يتطلب مدة تتراوح بين 04 و 05 سنوات.

ويدرس التلميذ الجزائري اللغة الفرنسية في المرحلة الإلزامية (التعليم الأساسي) مدة 06 سنوات وإذا أضفنا 03 سنوات في التعليم الثانوي، فهو يدرسها 09 سنوات. إذن، هناك أربع سنوات إضافية عن الحد المطلوب، فلماذا نزيدها سنتين على حساب لغتنا وخزنتنا؟

ويولي التقرير أهمية كبيرة للغة، إذ أنه لايسمح للطالب الأمريكي أن يتقدم لشهادة البكالوريا خلال الدراسة الثانوية، إلا إذا درس اللغة الانجليزية 04 سنوات ودرس 03 سنوات الرياضيات، و 03 سنوات العلوم و03 سنوات الاجتماعيات، وفصلا في علوم الحاسوب بينما يقدم عندنا إلى الفروع الأدبية أضعف التلاميذ، أي الذين لهم أدنى مستوى.

ويعد هذا التصرف الذي جاء في تقرير المنظومة التربوية الذي بقي طي الكتمان وتمكنا من الحصول على نسخة منه، تصرفا منافيا للدستور والنصوص المسيرة للمنظومة التربوية خاصة أمرية 1976.

ومن ثمة يجب العدول عما سمي الإصلاح سيما ما تعلق بالهوية إلى أن يخضع لمناقشات موسعة من قبل كل الأطراف التي يعينها الأمر ومرورها على المجلس الشعبي الوطني.

وما دام مشروع الحكومة يرمي إلى إنشاء هيئتين هما:

التربوية وسال بشأنه جبر كثير لم يكن كذلك بل ما يزال طي الكتمان. وبحوزتي تقرير حول إصلاح المنظومة التربوية الأمريكية صدر سنة 1983 بعنوان "خطاب مفتوح إلى الشعب الأمريكي"، لأن القضية تعني الشعب بالدرجة الأولى وهو صاحب القرار في مثل هذه الأمور، وقد جاء فيه: "وقد قامت اللجنة بدراسة العديد من تقارير الخبراء والبحوث التي تناولت تقويم التعليم، وتلقت مقترحات من الهيئات والمنظمات المهنية والتعليمية والمعنية بشؤون الاقتصاد".

كما عقدت العديد من الاجتماعات للاستماع إلى وجهات نظر المعنيين والمهتمين بشؤون التربية ووسائل تطويرها، وأقامت منبرا مفتوحا للحوار في عدد من اللقاءات لإتاحة الفرصة للراغبين في الإدلاء بأرائهم في الإصلاح من خلال اجتماعات عامة، وعقدت ندوات ومؤتمرات على طول الولايات المتحدة وعرضها لتتاح للولايات المختلفة بظروفها ومشاكلها الخاصة فرصة الإشتراك في الحوار وإبداء المقترحات حول خطة التطوير". وهذا ما نطالب به.

كما جاء في برنامج الحكومة: "دعم تعليم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية". وهذا شيء جميل أيضا. هذا على الورق، أما عمليا فإن اللغة العربية ليست اللغة الرسمية، بل اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، وهي لسان حال الكثير من المسؤولين في الداخل والخارج.

وقد جاء تقرير إصلاح المنظومة التربوية، وتبنى برنامج الحكومة جزءا منه للقضاء على آخر معقل للعربية في التعليم باقتصارها على الرثاء والغزل وكلمات التأبين وحصرها في المواد الأدبية والاجتماعية وترك المجال للفرنسية لمزاحمتها وإنزالها إلى السنة الثانية وتدریس المواد العلمية بها، فماذا بقي للعربية؟ مع العلم أن التقرير الذي أشرت إليه سابقا يبني التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية على الأساسيات الخمس الآتية:

الملاحظين الذين عزوا نسبة المشاركة الضعيفة إلى الحدس الشعبي.

وقد سجلت نقاط قوة من بينها اعترافكم بالتقصير في ميادين مختلفة، مما يجعل الأمل يتجدد بتعهد الحكومة بتدارك التأخر المسجل.

لاتؤاخذوني فإني أعلم أن احترام السياسة يعلم الكياسة. وعندما تقر الحكومة أن التعديل الهيكلي قد زاد من حدة البطالة وتدهور القدرة الشرائية، فإن الأمل بل المطلوب أن تعرف التعديلات الحالية آجالاً قياسية، لأن الأزمة قد استفحلت بما انجر عنه تعطيل الحركة التنموية والتردد الذي أفضى إلى نتائج سلبية وإلى تهديد السلم الاجتماعي بتصاعد عدد البطالين الذين يعود إليهم الفضل في وجودي بهذا المجلس الموقر، ثقة منهم في برنامج الحملة الانتخابية للتجمع الوطني الديمقراطي.

إن هذا العامل إلى جانب ممارسات أخرى صنع البيئة الملائمة للانحراف الخلقي وهياً العوامل النفسية التي يبرر بها الشباب اليوم لجوءهم إلى المخدرات والعنف المسلح، ويسوقني هذا إلى الإشارة إلى وجود مصنعين جديدين في ولاية النعامة أغلقا منذ سنوات، أمام اليد العاملة، ومع هذا يحلو للبعض الحديث عن تفعيل الوحدات ودفع الحركة التنموية في المناطق المحرومة. أتمنى أن تكون هذه الحكومة حكومة ميدان، تقف على حقائق مأساوية فعلا خاصة وأن المنطقة التي أمثلها تكاد تعيش حالة حظر فرضته المجموعة المتحدة. وشكرا.

**الرئيس:** أشكر السيد أحمد بن يعقوب، نكتفي بهذا القدر من التدخلات ونستأنف أشغالنا في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة. شكرا والجلسة مرفوعة.

#### (إيقاف الجلسة واستئنافها)

**الرئيس:** نستأنف أشغالنا، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بوطيبة، فليتفضل مشكورا.

1- المجلس الوطني للتربية والتكوين.

2- المرصد الوطني للتربية والتكوين.

هذا شيء جميل، ونود أن تسرع الحكومة في إنشائها وإحالة ملف المنظومة التربوية عليهما، على أن يشكلا وفقا لما هو معمول به في جل الدول وهو المزوجة في تشكيلهما بين الانتخاب والتعيين في القطاع ذاته.

كما يقترح المشروع السماح بفتح المؤسسات الخاصة وهنا أتساءل، إذا عجزتم أو تغافلتم عن غلق مؤسسات خاصة تنشط خارج القانون...

**الرئيس:** أشكر السيد محمد بولحية، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بن يعقوب.

**السيد أحمد بن يعقوب:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة ممثلو الصحافة الوطنية العمومية والخاصة،

السلام عليكم ورحمة الله.

سأوقظكم، سيدي الرئيس، بعض الدقائق دون فائدة لأنني لن أتدخل بمعنى التدخل، إنما سأبدي انطبعا أو ملاحظة فقط.

تابعت بإمعان تقديمكم سيدي رئيس الحكومة، وفهمت منكم مالم أفهمه من الوثيقة، وقد شدتني كلمة الصرامة في عرضكم لأنها اللغة الوحيدة في الطرح البناء.

لقد تحدثتم عن وجوب تحضير المستقبل المشترك معا شرط التخلص من نزعة هيمنة الأغلبية، وهذا هو المعنى السامي للمسؤولية وعين الحكمة، وهذا المعنى يعزز ثقتي في الآفاق والأفكار المطروحة، وإن اختلفت معكم في النظرة إلى الانتخابات الأخيرة، فإنني ألتقي مع

وبعد تنقلنا وحسب ما لاحظناه في عين المكان، اتضح أن هناك لا مبالاة وتهاون، إذ تريد كل جهة أن تتهرب من المسؤولية لتحمل المواطن البسيط كل شيء.

ونريد توضيحا من سيادتكم فيما يخص الباب السادس من البرنامج، ماذا تقصد الحكومة في العبارة الآتية:

"إن ضمان الحق في السلم وفي سلامة الوحدة الترابية الذي تصبو إليه كل أمة بكل مشروعية ليس مسؤولية القوات المسلحة وحدها، إنما هي مسؤولية مختلف أسلاك الأمن"؟ نريد توضيح هذه العبارة. هل نستطيع بهذه العبارة أن نطمئن المواطنين والمواطنات الذين غادروا سكناتهم في الريف باتجاه عاصمة الولاية بعد حدوث كارثتي بوقادير والصبحة؟

وحسب المعلومات التي بلغتنا اليوم فإن الناس بدأوا يهربون ويلتحقون بأماكن أخرى باحثين عن كراء سكنات. فهل يمكننا أن نطمئنهم بهذه العبارة ونقول لهم إن الأمن موجود؟

والآن أدلي برأيي فيما يخص الباب الأول، الفصل الأول من البرنامج الذي يتناول العدالة، إذ تمنيت لو خصص الباب الأول الفصل الأول للأمن، لأن الأمن يساوي الاستقرار، ثم تأتي العدالة ثم المنظومة التربوية ومن ثمة هياكل الدولة. إن الأمن هو الذي يمكننا من إنجاح الورشات الكبرى التي تكلم عنها فخامة رئيس الجمهورية وتطرق إليها برنامجكم.

وبما أنني معوق حركيا، ففي مجال حماية الأشخاص المعوقين، وحتى أكذب مقولة: إن قانون المعوق كان ينقص من ملف الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكان لزاما على الحكومة إدراجه حتى يتم قبول الملف، أشير إلى أننا طالبنا بهذا القانون منذ مدة ولم يصادق عليه أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذين سبقونا إلا في الآونة الأخيرة، كما أنه لم يتم عرضه على جمعيات المعوقين لمعالجته بل عولج بطريقة نستطيع أن نقول عنها إدارية،

**السيد نور الدين بوطيبة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الإخوة الضيوف،

سلام الله عليكم.

أستسمحكم، في البداية، لأتقدم من هذا المجلس الموقر إلى جميع مواطني ولاية الشلف بالشكر على الثقة التي وضعوها في شخصي من أجل حمل انشغالاتهم و معاناتهم اليومية وتبليغها، ونتمنى أن يوفقنا الله عز وجل في ذلك.

سيدي رئيس الحكومة، بعد اطلاعنا على برنامج الحكومة وتصفح أبوابه وفصوله، اتضح لنا أنه برنامج تظفي عليه العموميات وأنه إن صح التعبير أدبي أكثر مما هو تقني، مما يصعب علينا تقديم اقتراحات وحلول لكل قطاع على حدة. لهذا نحن ننتظر تقديم برنامج كل وزارة على حدة، وبصفة عامة فإن برنامج الحكومة برنامج شامل يطمئن بالتفاؤل والخير، إن شاء الله، في انتظار الالتزام بالوعود الخاصة بمدة انطلاق هذه المشاريع والبرامج وانتهائها.

كما تمنيت، السيد رئيس الحكومة، لو كانت مقدمة برنامجكم عبارة عن عرض حال نهاية وجودكم على رأس حكومة سابقة.

هذا ويمكن أن أتدخل في الباب الثاني، الفصل الثاني المتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لأنساءل سيدي رئيس الحكومة: كيف نتكلم عن إنعاش اقتصادي والإرهاب الأعمى ما يزال يحصد أرواح المواطنين والمواطنات شيوخا وأطفالا، ولم يسلم حتى المعوقين من رصاصه وسيوفه؟ وأنتم سيدي رئيس الحكومة، على دراية أحسن مني بما تعرضت له بلديتي بوقادير والصبحة في الأسبوع المنصرم.

بلده المستقل، فهو لا يقبل أبدا أن يرى بأعينه الجزائري تتفكك اقتصاديا واجتماعيا، وحسب برنامجكم إداريا وجغرافيا أيضا فيما تسمونه إصلاحا.

لقد عانى الشعب الجزائري ومازال يعاني الكثير ويقول لكم "بركات" إن الجزائر في خطر، "بركات" من "الحقرة" والجوع والمرض والموت في وضوح النهار.

إن جل صفحات برنامج حكومتكم هذا مستوردة من المنظمة العالمية للتجارة والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي.

زملائي النواب، إن الشعب الجزائري يسألكم متى كان الراعي يأتين الذئب على رعيته؟ متى كانت الشركات المتعددة الجنسيات تخدم البلدان والشعوب الفقيرة؟ أتصدقون أن هذه الشركات تنمي اقتصادنا وتشغل بطالينا؟! وإن صدقتم ذلك فإنكم تسهمون في تكسير الأطر الوطنية ومكتسبات الشعب الجزائري التي بناها منذ سنين، وتقدمونها على طبق من ذهب إلى الأجانب وأصحاب المال الذين لا تهمهم إلا الثروة.

إن برنامج حكومتكم هذا، رغم اعترافكم بما تعانيه أغلبية المواطنين من انعدام السلم والشغل والصحة والتعليم والسكن، إلا أنكم تجاهلتم كل هذه الاهتمامات المشروعة ولم تجعلوها ضمن أولوياتكم، بل زاداها برنامجكم تأزما بإدراج أعباء أخرى على المواطن من رسوم ورفع للأسعار، وفي الوقت نفسه تمنح لأصحاب المال أو ما يسمى بالقطاع الخاص كل الامتيازات والتسهيلات والتنازلات، وذلك بخفض الرسوم والجباية الجمركية، وما إلى ذلك.

إن برنامجكم وما يحمله طي صفحاته وبين سطوره يجعل الجزائر دولة وكيانا في منحرج خطير، ويجعل وحدة الأمة في خطر وقد بدأت تلوح بوادره في سماء منطقة القبائل.

إن إصلاح هياكل الدولة لا يكون بالحكم المحلي، بل

وأقدم مثلا واحدا، السيد رئيس الحكومة، لأن الأمثلة عديدة لكن الوقت لا يسمح بأن نتكلم عن هذا القانون وستكون لنا فرص أخرى لذلك:

هناك مادة في القانون تنص على تخفيض كراء السكنات الاجتماعية للمعوقين المستفيدين 100٪ من نسبة الإعاقة، وأريد فقط أن أوضح أن المعوق المستفيد 100٪ من نسبة الإعاقة لا يستطيع أن يتزوج، وأنا معوق وأعيش مع المعوقين وعلى يقين أنه من النادر جدا أن يتفهم المجتمع وضعه ويرضى تزويجه. وأظن أن المعوقين المتزوجين هم ممن لديهم شللا جزئيا أو متعلمين أو يقودون سيارات أو لديهم إمكانيات، هؤلاء من الممكن أن يتزوجوا.

إذن، أرى أن الذين خفض لهم كراء السكنات الاجتماعية هم تقريبا المعوقين غير المتزوجين الذين ليست لديهم سكنات اجتماعية.

على كل حال سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل لاحقا، إن شاء الله، وأتمنى أن نجد آذانا صاغية في الوزارة المعنية والحكومة حتى نقدم توضيحات عنه.

لانريد كذلك أن ...

**الرئيس:** أشكر السيد نور الدين بوطيبة، وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد زعرار، فليفضل.

**السيد رشيد زعرار:** شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

إن الشعب الجزائري قد عانى الكثير من أجل أن تحيا بلادنا حرة ومستقلة وموحدة وغير قابلة للتقسيم، تعيش في كنف الحرية والأمن والسلام. وإذ هو اليوم يعيش في

أجل أرضه وفي كامل حدوده التاريخية، وأقول التاريخية بما فيه عودة كافة اللاجئين إلى أرضهم وقراهم والعيش في دولة فلسطينية واحدة موحدة تتعايش فيها جميع الديانات. وشكرا.

**الرئيس:** أشكر السيد رشيد زعرار، وأحيل الكلمة إلى السيد عمار موسي.

**السيد عمار موسي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،  
السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نود أن نضع بين أيديكم جملة من الآراء عن برنامج الحكومة الذي تفضل بتقديمه اليوم السيد رئيس الحكومة، وقبل الشروع في المناقشة هناك ملاحظات جوهرية تدخل في الإطار العام الذي عرض فيه البرنامج ومن الواجب تقديمها:

1- إذا كان هذا البرنامج قد أعد نظريا على أساس الخيارات الكبرى الواردة في برنامج رئيس الجمهورية إضافة إلى خلاصات ونتائج الورشات الكبرى التي فتح حولها النقاش خلال السنوات المنصرمة، علاوة على بعض اللفتات المستترة إلى قانون الأسرة، فإن التحفظ الواجب تسجيله هنا هو ضرورة الرجوع بكل ما ترتب على هذه الورشات من تقارير واقتراحات إلى المؤسسات الدستورية المؤهلة لذلك، لا للاقتصار على الإطار الضيق للجان قيل عنها الكثير.

2 - حرصا على ألا يكون البرنامج المقترح جد دقيق سقط معدّوه في شرك العموميات دون ضوابط مكانية

بالتكفل بانشغالات المواطنين ورفع الغبن عنهم والقضاء على الرشوة والمحسوبية والمحاباة، وتوفير كل متطلبات العيش الكريم للمواطن من عمل وصحة وتعليم وسكن هذا الأخير الذي لم يأخذ مكانه في برنامج حكومتكم خاصة السكن الاجتماعي الذي عرف تقهقرا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهو نوع من السكن الموجه إلى العائلات المحرومة التي تعيش في الأكواخ منذ أيام الاستعمار إلى يومنا هذا، وتعيش في المحتشدات في زمن الاستقلال. وأذكر لكم مثالا عن بلدية صغيرة بولاية البويرة لا يتعدى عدد سكانها 14 ألف نسمة، بها خمسة محتشدات، يضم كل محتشد حوالي 300 عائلة تعيش في وضعية جد مزرية إذ لا تتوفر لديها أدنى شروط الحياة الكريمة.

كما نلفت انتباهكم إلى أن البرنامج لم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى السكن الجاري إنجازه في إطار القضاء على السكن غير اللائق (ARACHEPI) الذي يموله البنك العالمي عن طريق قرض يعتبر دينا على كل الجزائريين هذا البرنامج الذي يعرف فوضى عارمة، لم تحترم فيه كل المعايير التقنية منها والاجتماعية، وبقي حبيس كل تلاعبات المسؤولين القائمين على إنجازه، وكمثال على ذلك مشروع بن هارون ببلدية جباحية بولاية البويرة.

سيدي الرئيس،

أعضاء الحكومة،

زملائي النواب،

إن الجزائر تعيش أزمة خطيرة قد تعصف بكيانها ووحدتها، فكونوا في مستوى تطلعات شعبنا، تطلعات مشروعة في العيش الكريم، تحترم فيها حريته وثقافته العربية والأمازيغية، توفر له الخبز والشغل والصحة والتعليم في كنف السلم والأخوة، وذلك باستعمال جميع الموارد المتوفرة والعشرين مليار دولار التي هي ملك كل الجزائريين كافية للاستجابة لهذه التطلعات.

أما بخصوص السياسة الخارجية فمثلا ندافع عن وحدتنا الوطنية لاننسى وحدة الشعب الفلسطيني المناضل من

وبخصوص التعليم العالي والبحث العلمي، فإننا نشمن أولاً الجهود التي تبذلها حالياً الوصاية ونقابة أساتذة التعليم العالي لإنقاذ ما يفوق مائتي وخمسين ألف طالب من مصير سنة بيضاء تزيد الدخول الجامعي القادم تضخماً بسبب تراكم مشاكل الإيواء خاصة، وتراجع التحصيل البيداغوجي.

وعليه، نتمنى أن تكون هذه المشاورات مثمرة عملياً، وأن يتكفل جدياً بالمشاكل المرفوعة في أقرب الآجال كي لا نعود إلى نقطة الصفر خلال الدخول الجامعي المقبل.

بالنسبة إلى البحث العلمي فما يزال يراوح مكانه بين جدران المخابر ومناير الملتقيات رغم التسهيلات والإمدادات المادية الموفرة حديثاً، ويرجع ذلك إلى متانة القيود البيروقراطية في التسيير. ويبقى الأستاذ الباحث حبيس إجراءات إدارية لا نهاية لها عوض أن يسخر جهده لما هو أولى.

إن النهضة الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن تبنى على أساس تمنى حضور المستثمر الخارجي، خاصة على المدى القريب وذلك بسبب ظروف البلاد. وعليه، ومن أجل نظرة عقلانية وواقعية، يجب العمل على توفير أسباب تنشيط الاستثمار الداخلي وتفعيل المبادرات المحلية وتخفيف الأعباء عن صغار المستثمرين والتجار.

ويعول كثيراً على قطاع البنوك في هذا البرنامج، غير أننا ما نزال نرى جمود الذهنيات وصدأ الآليات المسرّة لهذا القطاع الحساس، فهو بمثابة المكبح لكثير من المبادرات الاستثمارية حالياً.

وأستسمحكم عذراً إذا خصصت من أمثلهم من ولاية بسكرة عند ذكرى النقاط الآتية:

إن كانت المحروقات شريان حياة بلادنا عامة، فالفلاحة هي العمود الفقري لولايات الجنوب، وبسكرة هي إحدى

وزمانيّة، وكاد أن يخرج من إطاره الواقعي في الكثير من النقاط. ويعد هذا عائقاً لعملية التقييم المستقبلية.

بالنسبة إلى ما ورد في برنامج الحكومة وإضافة إلى الملاحظات المقدمة آنفاً بشأن الورشات الثلاث التي تشكل أحد روافد هذا البرنامج، وبناء على المقترحات المقدمة، نسجل ما يأتي:

- فيما يخص إصلاح هياكل الدولة، نسجل النية المبيتة لتقليص هامش الحريات وفاعلية المجتمع المدني بواسطة تأطير هذا الفضاء تحت غطاء مراجعة قانون الجمعيات. - دعم دور الإدارة المحلية على حساب تقزيم دور المنتخبين المحليين، مما يعتبر تضيق آخر على الحريات وكبت روح المبادرة والتنافس النزيه في واقع تعددي. ويمكن أن نستشف ذلك بقوة في مشروع قانوني البلدية والولاية.

- فيما يخص المنظومة التربوية، بالنسبة إلى هذا القطاع فمن الجحود أن نحمل المدرسة التي تخرجت منها كل هذه الإطارات على اختلاف مشاربها القصور، نعم قد يكون هناك ضعف وتقصير وهذا شيء طبيعي، لكن يجب ألا يكون ذلك سبباً في التراجع عن الخيارات الكبرى لمدرسة جزائرية أصيلة. وإذا كنا مجدّين في تعاملنا مع هذا المرفق العمومي، فالأولى أن ننظر إلى حال المعلم الذي أصبح في أدنى درجات السلم الاجتماعي، إضافة إلى ذلك ومع اقتراح إعادة تنظيم المنظومة التربوية يتبين لنا أننا ما نزال نفتقر إلى تصور واضح لمشروع المجتمع المنشود، وها هي مدرستنا قد أصبحت مشتتة لكل التجارب العالمية.

السيد الرئيس، إن إصلاح المنظومة التربوية لا يمكن أن يفرضي إلى التطبيق دون تحديد القواعد الأساسية والخيارات الكبرى من خلال مشروع قانون توجيهي للتربية الوطنية ننتظر أن تبادروا به على غرار القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي تم سنه في العهدة السابقة. وهناك تساؤل عن ازدواجية وإمكانية التداخل بين صلاحيات مؤسسات التكوين المهني وما هو مقترح بالنسبة إلى التعليم التأهيلي.

الصناعي الأول فإنه يجب إعطاء تنمية هذا القطاع الأهمية البالغة محليا وجهويا، حتى يتكامل ويلعب الدور المطلوب على مستوى الوطن. وعليه يجب:

1 - بعث الدراسات التقنية والاقتصادية للإمكانيات التي تتوفر عليها كل منطقة وتتولى الدولة إعداد هذه الدراسات.

2 - منح رخص الاستثمار في شكل دفتر شروط يحتوي الدراسة التقنية والاقتصادية الأولية التي أعدتها الدولة.

3 - تشجيع المستثمرين في هذا القطاع، وذلك بمنحهم تحفيزات جبائية وجمركية يبدأ سريان مفعولها مباشرة بعد حصول المستثمر على رخصة الاستثمار لإنشاء مؤسسة صغيرة كانت أو متوسطة أو صناعة تقليدية.

4 - وضع آليات تتماشى مع المسار الاقتصادي للدولة لتشجيع إنشاء مجموعات تكاملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيدي الرئيس، بالنسبة إلى الباب الثالث الذي يخص التنمية البشرية، وعلى الخصوص سياسة الصحة وإصلاح المستشفيات أقترح:

1 - منح تحفيزات فعالة من شأنها ضمان توزيع عادل للاختصاصات الطبية عبر التراب الوطني خاصة في مناطق الجنوب الكبير.

2 - ومن أجل صيانة العتاد الطبي يجب إحداث ورشات تقنية متخصصة في مستوى القطاع الصحي لكل ولاية مع توفير التكوين التقني المتواصل.

3 - وفي إطار حماية صحة المواطن والتكفل بالمصابين بالأمراض المزمنة، هناك موضوع يجب التطرق إليه ألا وهو التزايد الملحوظ للمصابين بدائي ضغط الدم والسكري خاصة في منطقة تيدكيلت التي تضم ثلاث بلديات هي: عين صالح وإن غار وفقارة الزوى، مما يتطلب التفاتة خاصة من المشرفين على قطاع الصحة في المستوى المركزي.

سيدي الرئيس، بخصوص الباب الرابع الخاص بالتنمية

هذه الولايات، غير أنها ما تزال تعاني مصاعب كثيرة خاصة أزمة المياه في خضم هذا الجفاف المستفحل. ومنه أصبح من الواجب التكفل بهذه المعضلة بصفة استعجالية علما أن ولاية بسكرة مصنفة ضمن الدائرة الحمراء.

ويسوقنا هذا إلى الحديث عن السدود الصغيرة...

**الرئيس:** أشكر السيد عمار موسي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الحواس كوني، فليفضل.

**السيد محمد الحواس كوني:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

السادة الحضور من أسرة الصحافة،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، من خلال تصفحي برنامج الحكومة ارتأيت تسجيل الملاحظات والإضافات والاقتراحات الآتية، وهي من ناحية أخرى تطلعات وانشغالات مواطني الجنوب الكبير، وأخص بالذكر ولاية تامنغست.

سيدي الرئيس، أرى في الباب الأول الخاص بالورشات الكبرى، والفصل الثالث الخاص بإصلاح المنظومة التربوية، وفي النقطة المتعلقة بإصلاح البيداغوجيا بالذات ما يأتي:

1 - وضع مناهج تربوية واضحة ومتجددة تماشيا مع السياسة العامة للدولة والقيم التاريخية للأمة الجزائرية والتطور العلمي والتكنولوجي للأمم المتقدمة.

2 - إعادة النظر في ميزانية التسيير في مستوى الابتدائيات بدلا من اعتمادها على البلديات.

وفي الباب الثاني المتعلق بالإصلاحات الاقتصادية وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل النسيج

وفي انتظار ربط هذا الطريق بالدول التي تقع في جنوب الحدود الوطنية من الضروري أن يكون من أولويات الحكومة.

وفي الفصل الثالث الخاص بترقية السكن، إن توجه الدولة نحو تشجيع الترقية العقارية كاستثمار الوطني والأجنبي لتلبية الطلب على السكن لا مفر منه، حيث تبقى...

**الرئيس:** أشكر السيد محمد الحواس كوني. قبل مواصلة النقاش، وللأمانة أعلمكم أن تدخل السيد نور الدين بوطيبة من الأحرار ورشيد زعرار من حزب العمال لم يبثا على المباشر في التلفزيون، حيث أعيد البث المباشر مع تدخل السيد عمار موسي من حركة مجتمع السلم، وحتى أكون منصفاً مع الجميع قررت رفع الجلسة قبل موعدها أي في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين. حتى يسمح ببرمجة المتدخلين الأولين بصفة غير مباشرة أي ما بين الساعة السابعة والنصف والسابعة والدقيقة الخامسة والأربعين. شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيد بدر الدين بن زيوش.

**السيد بدر الدين بن زيوش:** شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام.

أهنئ، في البداية، السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، يأتي برنامج الحكومة في سياق خاص و متميز، كونه يأتي غداة انتخابات تشريعية حملت معها الكثير من الطموحات والآمال، وكذلك العديد من الرهانات والصعاب.

المستدامة وفي الفصل الأول منه والمتعلق بالبنية التحتية والأشغال الكبرى خاصة في مجال تهيئة الإقليم وللمزيد من التحكم في السير الحسن لعجلة التنمية الوطنية فإننا نرى اعتماد سياسة تنموية تركز على تعيين ثلاثة أقاليم عبر التراب الوطني عوض إقليمين كما جاء في برنامج الحكومة : الإقليمي الساحلي والهضاب والجنوب. وتكون هذه الأقاليم كالآتي:

- الإقليم الساحلي.

- الإقليم الداخلي.

- إقليم الجنوب الكبير.

حيث يتم إعداد مخططات تنموية إقليمية تعتمد كمرجع لكل القطاعات وللولايات الموجودة داخل الإقليم الواحد.

أما عن الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب، ودعماً لما جاء في برنامج الحكومة حيث توجه أمواله إلى دعم البنية التحتية لولايات الإقليم وتحسين الظروف المعيشية، يجب إيجاد آلية للتكفل أو للتخفيف من عبء التكاليف التي تقع على عاتق المواطن والناجحة عن الظروف الطبيعية القاسية، وكذا شساعة تراب ولايات الإقليم أي الجنوب الكبير والمسافات الطويلة التي تربطها بأماكن وجود المستشفيات الجامعية أو المتخصصة ومؤسسات التعليم العالي، إلى غير ذلك.

ويجب أن يخص هذا الدعم ما يأتي:

- تسعيرة الكهرباء خاصة في فصل الصيف بمناطق تيدكيت وتوات وفورارة.

- النقل الجوي.

- تكاليف العلاج.

- التمدرس في جميع الأطوار إلى غاية التعليم العالي.

أما في مجال البنية التحتية الخاصة بالطرق، فإن إعادة الاعتبار إلى الطريق العابر للصحراء خاصة في شطره الممتد من مدينة غرداية إلى تامنغست مرورا بمدينتي المنبوعة وعين صالح، فهو يكتسي أهمية بالغة، إذ يعتبر شريان حياة المنطقة في غياب السكك الحديدية.

اللازمة له سيوفر، دون شك، الاستقرار من خلال تنمية ريفية وفلاحية شاملة والحد من النزوح وإعادة التوازن بين الريف والمدينة في الوطن.

ولابد من وضع برامج صحية متكاملة والتكفل بالمستشفيات عن طريق انتهاج سياسة وطنية تهدف إلى تحسين التغطية الصحية وتطوير الهياكل وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية وغيرها، إذ لابد من الاعتراف هنا أن هذا القطاع يحتاج إلى إصلاح معمق يكون مكملًا لسياسة وقائية وطنية ناجعة وهو ما جاء في برنامج الحكومة.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة يبدو جليًا أنه بداية فعلية لتطبيق وتجسيد الإصلاحات الواعدة، هذه الإصلاحات المنبثقة عن الورشات المفتوحة كإصلاح العدالة وإصلاح هياكل الدولة وإصلاح المنظومة التربوية، وهو ما يعزز دور الدولة ويفتح الآفاق أمام الجزائريين والجزائريات ويوضح لهم الاختيارات ويوفر لهم الانطلاقة الصحية.

سيدي الرئيس، أتمنى، في الأخير، للسيد رئيس الحكومة ولأعضائها النجاح في مهامهم. ودون شك، إن المهمة ليست سهلة، لكن بتظافر جهود الجميع ستكون أخف للارتقاء ببلادنا إلى غد أفضل.

وليتقبل مني الجميع فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

**الرئيس:** أشكر السيد بدر الدين بن زيوش، وأحيل الكلمة إلى السيد بن مختار مخلوف، فليفضل مشكورا.

**السيد بن مختار مخلوف:** أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

إن السادة أعضاء الحكومة ونواب مجلسنا الموقر رفقة كل المجموعات والقوى الوطنية مطالبون بقراءة وترجمة كل الرسائل التي رفعها المواطن أثناء الاستحقاقات السابقة. ومن ثمة وضع السياسات اللازمة التي من شأنها الاستجابة لها. في هذا السياق جاء برنامج الحكومة الماثلة أمامنا اليوم ليظهر بوضوح الإرادة القوية للتكفل بالمتطلبات العاجلة والمشروعة للمواطن.

سيدي الرئيس، إن البرنامج وما جاء فيه من أولويات حددها، قد بين مواضع الخلل ومواقع الضعف، واقترح الحلول الممكنة والواقعية قصد تحقيق الانطلاقة الواعدة من أجل تنمية مستدامة تهدف أساسا إلى رفع الغبن عن المواطن وفتح آفاق المستقبل أمامه. ويتميز هذا البرنامج كذلك بإبرازه أولويات تنسجم وطبيعة المشاكل والتحديات، وتفي بطريقة أنجع بتوفير حلول من خلال التركيز على القطاعات الحساسة التي لها انعكاسات مباشرة على حياة المواطن وعلى سير المؤسسات. إن المواطن يتطلع اليوم إلى تلبية حاجاته الأساسية لاسيما في مجالات حيوية كالمياه والصحة والشغل والسكن والضمان الاجتماعي وغيرها.

إن برنامج الحكومة يضع مثل هذه القضايا في صميم الاهتمامات ليس فقط لتأثيرها المباشر في الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطنين، بل لأنها تعتبر حجر الزاوية لتكريس مفهوم الخدمة العمومية واسترجاع ثقة المواطن في مؤسساته. وببقي، في اعتقادي، مدى استجابة مؤسسات الدولة لمثل هذه الحاجات المعيار الوحيد لنجاح أية سياسة تنموية.

سيدي الرئيس، إن استحداث التنظيمات الإدارية والدوائر الوزارية ومن خلالها الهياكل الإدارية التابعة لها سيساعد، لا محالة، على التكفل بالمشاكل والانشغالات اليومية للمواطن بعمق وموضوعية كإصلاح المالي والأسرة والعدالة وغيرها. وما يدفعنا للاطمئنان مثلا عند إنشاء الدائرة الوزارية للتنمية الريفية ويبحث على التفاؤل، هو كون تحسين وضع الريف وإحداث التنمية

الحكومة أن تعمل على استحداث هياكل جديدة وأفكار متطورة حتى تنسجم أكثر مع عقلية المواطن من جهة ومع متطلبات الدولة الحديثة من جهة أخرى، بذلك نريح المواطن من المفاهيم الغامضة ونقره من إدارته.

ويجب أن نعطي كذلك صلاحيات أكبر للمسؤولين في المستوى المحلي، ويتطلب هذا الأمر مراجعة قانوني البلدية والولاية إذ لاحظنا امتداد سلطات الوالي وهيمنته على المجالس المنتخبة وما يترتب على ذلك من انعكاسات على مصالح المواطنين.

لقد تحدث السيد رئيس الحكومة، في البرنامج عن إقامة هياكل جهوية تتكفل بالجوانب المتعلقة بالتخطيط وتهيئة الإقليم، وأتساءل: هل هذه الهياكل عبارة عن وسيط بين مجموعة من الولايات والسلطة المركزية تحضيراً لفكرة تقسيم البلاد إلى مناطق ذات استقلالية في التسيير؟

أما في جانب الإصلاحات الاقتصادية فأقول: إن الحكومات المتعاقبة جاءت بأفكار متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان من أجل إصلاح اقتصادنا الوطني، إلا أن وتيرة النمو بقيت شبه جامدة وتفاقت الأزمة وازدادت حدتها، ونحن نرى في حركة الإصلاح أنه لا تكون تنمية دون استقرار، وقد منّا في كل المناسبات منذ بداية الأزمة إلى يومنا هذا وجهة نظرنا مرفوقة بالاقترحات المؤدية إلى الاستقرار، إلا أن هناك قوى أخرى تراهن حتى اليوم على الحل الأمني الذي كانت نتيجته ثقيلة على البلاد والعباد.

تذكروا، السيد رئيس الحكومة، المدة التي استغرقتها المفاوضات الخاصة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والضغط والمساومات التي كان يتعرض لها الوفد الجزائري المفاوضات بسبب عدم توفر الأمن ببلادنا. تذكروا أيضاً التردد وعدم إقبال الأجانب على الاستثمار في بلادنا رغم وجود قوانين واضحة تضمن لهم حقوقهم.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،  
زميلاتي زملائي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، ونحن نسمع يومياً عن سقوط الأرواح البريئة ونزف دماء ضحايا ليس لهم أي ضلع في مسببات الأزمة لا من قريب ولا من بعيد، لا يسعنا إلا أن نقف وقففة خشوع وترحم وإجلال أمام هذه الأرواح، داعين المولى عز وجل أن يتعمد هؤلاء الضحايا برحمته الواسعة وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان. كما أذكر نفسي وإياكم بقول النبي عليه الصلاة والسلام حينما جاءه أبو ذر الغفاري يسأله ولاية اليمن، قال له: "يا رسول الله اجعلني والياً على اليمن" فغضب النبي صلى الله عليه وسلم لذلك وقال له: "يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأتى الذي عليه فيها".

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مواطني ولاية الجلفة عموماً ودائرة عين وسارة خصوصاً، الذين وضعوا ثقتهم في شخصنا وسنكون بحول الله وعونه عند حسن ظن إخواننا بنا.

أما عن برنامج الحكومة فأسجل، في البداية، ملاحظتين شكليتين:

أولاً/ اتسم البرنامج عموماً بالغموض في تحديد وذكر الآليات والميكانزمات المعتمدة من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها.

ثانياً/ غياب لغة الأرقام وعدم تحديد الآجال اللازمة لتحقيق الأهداف المذكورة.

وأسجل من حيث المضمون ما يأتي:

بالنسبة إلى إصلاح مهام الدولة وهيكلها أقول: إن مهام الدولة التي ألفناها قد تجاوزتها الأحداث، وعلى

- 1 - مجال إصلاح مهام الدولة وهيكلها.
- 2 - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- 3 - الفلاحة والتنمية الريفية.
- 4 - التنمية البشرية وتحسين ظروف علاقات العمل والأمن والاستقرار وعلاقتها بتحقيق أهداف برنامج الحكومة الموقرة.

أولا / إن مهام الدولة وهيكلها في مجال تعزيز دولة الحق والقانون وإحلال هيبة الدولة، تتطلب إضافة إلى ما ذكر في برنامج الحكومة إدخال عنصر التخفيف من الوثائق المطلوبة للحصول على البطاقات الرسمية وذلك من خلال مشروع قانون البلدية والولاية، إضافة إلى العمل للقضاء على كل مظاهر الرشوة والمحسوبية. ولتجديد الإدارة المحلية، نستحسن اعتماد الأسلوب اللامركزي وإعطاء الصلاحيات الواسعة للمجالس المنتخبة مع احتفاظ الإدارة المركزية بحقها في الرقابة والردع في حالات تجاوز القوانين التنظيمية وذلك بتجسيد مبدأ الديمقراطية.

وفي إطار رد الاعتبار للمرفق العام، نقترح في القانون الإطار، بناء على ما ورد في برنامج الحكومة الموقرة، أن يزود المرفق العام بنفس الآليات التي تقوم عليها المؤسسة الخاصة، من حرية وريح كهدفين أساسيين مع تحديد مبدأ الرقابة على المرفق العام للحفاظ عليه.

ثانيا / في باب الإنعاش الاقتصادي، إننا نشتم الأهداف المرتقبة في هذا البرنامج خاصة ما يتعلق بمحاربة المظاهر الاجتماعية السلبية كالفقر والتهميش والإقصاء ويجب العمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن مع دعم هذه الأهداف بآليات وقوانين تضمن التطبيق الفعلي والصارم لها.

وفيما يتعلق بالمسعى الشامل للتنمية الوطنية الوارد في الفقرة السادسة من الباب الثاني الفصل الثاني، وبالأخص موضوع إعادة التأهيل الحضري، نقترح التعجيل بتطبيق هذه الإصلاحات خاصة في مجال المياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز في المناطق الريفية وشبه الريفية.

السيد رئيس الحكومة،  
إن تأهيل مؤسساتنا الوطنية عانى هو الآخر مشاكل عديدة، فم منذ ظهور فكرة هيكلية الاقتصاد الوطني واستقلالية المؤسسات ونحن نعيش نمطا فريدا في التسيير بداية بصناديق المساهمة "والهولدينغ" إلى شركات تسيير المساهمات حاليا والتي لم تنطلق بعد منذ أن أعلن السيد رئيس الجمهورية عن حل "الهولدينغ". إن عدم انطلاقها أثر سلبا في السير الحسن لشركاتنا الوطنية، حيث أصبحت تعيش حالة شلل تام. ولعل السؤال الجوهرى هو: لماذا؟

أولا / لعدم وضوح وصاية تفصل في الأمور العالقة كالخصوصية أو الشراكة أو الحل النهائي.

ثانيا / لعدم تعيين بصفة نهائية المشرفين على تسيير شركات تسيير المساهمات .

ثالثا / لعدم التنسيق مع الشركاء الاجتماعيين و بروز صراعات داخلية في مستوى المؤسسات، مما أثر سلبا في مردودية... .

**الرئيس:** أشكر السيد بن مختار مخلوف، وأحيل الكلمة إلى السيد هاشمي بن باكر، فليفضل.

**السيد هاشمي بن باكر:** شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
السيد الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الصحفيين،  
السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ينحصر تدخلنا في أربع نقاط من برنامج الحكومة الموقرة، وهي:

رابعاً / وعن التنمية البشرية وتحسين ظروف علاقات العمل في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة...

**الرئيس:** أشكر السيد هاشمي بن باكر، وأحيل الكلمة إلى السيد نورالدين فكايير، فليتفضل مشكوراً.

**السيد نورالدين فكايير :** بسم الله الرحمن الرحيم .

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي.

إن برنامج الحكومة موضوع النقاش المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي سبق أن زكاه الشعب والمتضمن ترتيب الأولويات ورصد الإمكانيات المالية والمادية والبشرية لتجسيد الأهداف المتضمنة وتحقيق أبعاده الاجتماعية .

وإننا نود التدخل للمساهمة بالإثراء والتقييم الموضوعي والنزيه حسب الوقت المخصص لنا، لأننا نريده أداة كفيلة ببلوغ تطلعات شعبنا وتجسيد تعهدات حزينا حزب جبهة التحرير الوطني، ولا نستغل فرصة إثرائه وتقييمه كوسيلة للعزف على أوجاع المحرومين والمظلومين للنيل من حكمة شعب وهبه التاريخ وأحداث ومحن الماضي القريب قدرة التمييز بين الحق والباطل وبين الحقيقة والافتراء وبين الواقعية والديماغوجية وبين الالتزام المسؤول والكلام المغشوش بالمعسول، ولاخطابا يريد بالحق باطلا ويصف العصنة كفرا والتحيين تراجعاً والمراجعة إخلالاً بالشوايت والاستثمار والشراكة تنازلاً، ولا خطاباً ينتكر للمجهودات والمنجزات .

إن قوة هذا البرنامج ورشدته تكمن في البعد الاجتماعي الأکید في الإصلاحات التي وردت في مختلف القطاعات والمجالات والتي لا يتسع الوقت لذكرها، وفي الحيز والاهتمام الذي أفردته للاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الوطنية الشاملة القادرة وحدها على سد حاجات المواطن المتزايدة وتوفير الشغل والسكن

ونرى بشكل عام أن بلوغ أهداف الإنعاش الاقتصادي يتطلب تطبيق أدوات وأساليب جديدة، إضافة إلى الرقابة الصارمة، ليصل الدعم إلى أصحابه الحقيقيين فيؤدي دوره في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً / بخصوص الفلاحة والتنمية الريفية، نلاحظ ونحن بصدد قراءة ما ورد في برنامج الحكومة الموقرة في باب الفلاحة والتنمية الريفية أنه قطاع هام وحساس يضمن الأمن الغذائي للبلاد وبالتالي الاستقلال السياسي، ويجب أن نعطي له الأهمية اللازمة من حيث النوع وتعدد الفصول والوقوف عند الجزئيات حتى نتمكن من تحديد بيوت الداء ويتسنى لنا بعد ذلك وضع الميكانزمات اللازمة لمعالجتها.

وأقترح في هذا المجال، خاصة وأنا أنتمي إلى ولاية فلاحية وهي ولاية معسكر، تفعيل دور التكوين والبحث الفلاحي وعصرنتهما وتجديدهما لما لهما من أهمية بالغة سواء من حيث الكم أو النوع. ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير العنصر البشري المتخصص. كما نستحسن استعمال التقنيات السمعية البصرية في هذا المجال كما هو معمول به في أغلب الدول.

أما فيما يخص الصادرات الزراعية فهي قليلة جداً إن لم نقل معدومة ما عدا التمور والحمضيات، وحتى هذه الأخيرة التي اشتهرت بها منطقة المحمدية بولاية معسكر هي في طريق الانقراض بسبب قلة مياه السقي جراء تراكم الأوحال في السدود الثلاثة للولاية وهي: فرثوف وبوحنيقية ووزاغت، وقد بلغت نسبة تسرب المياه من سد وزاغت سيدي الرئيس، 50 مليون متر مكعب سنوياً، وسنضمن بمعالجة مشاكل هذه السدود معالجة حقيقية توفير كميات هامة من المياه لسهلي سيث والمحمدية.

كما نطالب بالإسراع بمد الأنابيب من سد وزاغت إلى سهل غريس الذي كان في وقت قريب يمنح ولاية معسكر المرتبة الأولى في الإنتاج . ونطالب بالإسراع في تجسيد سد وادي تحت بمنطقة وادي الأبطال جنوب الولاية التي تعاني الفقر والعزلة.

وأساس الاستقرار والاستثمار والتنمية والأمن والاطمئنان  
للتعامل في الجزائر ومعها .

عدالة قوامها قضاء قوي ومستقل بإمكاناته ورجالاته وهو  
ما يتطلب إضافة إلى ما جاء في البرنامج وفي توصيات  
اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة إصلاحاً أكثر عمقا بداية  
بالذهاب ولو تدريجيا نحو الاستقلال الإداري والمالي  
للسلطة القضائية، وهو المبدأ الذي حرصت عليه الكثير  
من الدول الديمقراطية إذ عهدت بشؤون القضاء والقضاة  
إلى مجلس أعلى مكون من كبار القضاة يتولى الشؤون  
المالية تنظيماً وتنفيذا ورقابة، وكلما اقترب النظام  
الإداري والمالي الذي يعمل في ظله القاضي من تحقيق  
الاستقلال الأمثل له تهيأت له السبل لأداء رسالته  
المقدسة لإرساء دعائم العدالة على أكمل وجه، وكلما  
ابتعد عن ذلك ازدادت العوامل الفاصلة بين القاضي كأداة  
وتحقيق العدل بين الناس كوظيفة وغاية .

ويبقى من المعوقات الأساسية استمرار الإشراف الإداري  
والمالي للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية هياكلا  
ورجالا، لما يشكله من وسيلة ضغط وتدخل تؤثر في  
استغلال وحياد ونزاهة القاضي .

وإذا كان القضاء هو موطن العدل وأداة تحقيقه والطريق  
إليه، فهو القاضي الذي يقر الحق وينطق به وهو آمن على  
حاضره ومستقبله بقدر ما يوفر له من ضمانات كفيلة  
بحمايته من جميع أشكال الضغوط والمؤثرات مهما كان  
نوعها ومصدرها. فكم من حكم صدر تحت ضغط  
التخوفات ...

**الرئيس:** أشكر السيد نور الدين فكير، نستأنف أشغالنا  
في الساعة التاسعة ليلا .  
أشكر الجميع والجلسة مرفوعة .

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة  
والدقيقة الثلاثين مساء .**

وتحسين المستوى المعيشي للطبقات المحرومة والحد  
من الفقر والبؤس ، وهو من المواضيع المتصدرة لمحتوى  
البرنامج وانشغالات الحكومة بالنظر إلى دوره الحاسم في  
مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق  
الذي هو حتمية اقتصادية وليس خيارا سياسيا ضمن  
الهيكلية الاقتصادية العالمية الجديدة.

غير أن أعباء المرحلة الانتقالية وانعكاساتها السلبية  
على المواطن والتي ورثتها الحكومة، تتطلب تظافر  
جهود كل المتعاملين والشركاء السياسيين وتتطلب قوة  
دفع لا يشوبها شك ولا تردد ، قادرة على التصدي  
لمناورات ومحاولات العناصر والجماعات المقاومة  
للتغيير حفاظا على مصالحها وامتيازاتها في الوضع  
القائم وفي استمراره .

وفي هذا الصدد، نشمن السياسة الاقتصادية لبرنامج  
الحكومة الرامية إلى زيادة فرص الاستثمار والدعوة إليه  
وإزالة المعوقات، ويجب محاربة السلوكات الهادفة إلى  
عرقلة الاستثمار والمستثمر الحسن النية بكل صرامة  
وحزم، ذلك لأن الإنجازات ونجاح الحكومة يقاس بمدى  
تحقيق هذه الاستثمارات والانتقال من الأوضاع القائمة  
إلى الأوضاع المرجوة بأقل الأعباء والتكاليف  
الاجتماعية، وهي النتيجة المرهونة بوضع الخطط  
التنفيذية للانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد  
القواعد الذي لا يعني في مفهومه وحقيقته تخلي الدولة  
عن إدارة الاقتصاد لصالح الأفراد والجماعات كما يحلو  
للمشككين فيه وصفه، بل إن الدولة تغير من طبيعة  
دورها بوضع الإطار الاقتصادي والقانوني المناسب لبعث  
التنمية واستغلال الثروات والطاقات المادية والبشرية  
للببلاد. وتكمن في توفير البرنامج لأسباب نجاح  
الاستثمار بإصلاح النظام المصرفي والمالي لتأهيله بغية  
أداء دوره الحاسم في التحول والتنمية وإضفاء الشفافية  
والفعالية في إنفاق المال العام، وفي إصلاح العدالة الذي  
يتصدر مقدمة البرنامج باعتبار العدل أساس الملك

